

## قرار :

مادة ١ - عين السيد / محمد مرسى سليم ، رئيسا لمجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة للتجارة .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٤ ذي الحجة سنة ١٣٨٨ (١٣ مارس سنة ١٩٦٩)

جمال عبد الناصر

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٣٤١ لسنة ١٩٦٩

بشأن مجلس الغنائم

## رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٠ الصادر بشأن مجلس الغنائم ؛

وعلى المراسيم الصادرة في ٢٦ مارس سنة ١٩٥١ ، ٢٨ مارس سنة ١٩٥٢ ، ٢٦ مارس سنة ١٩٥٣ ، ١١ مارس سنة ١٩٥٤ ، وقراري مجلس الوزراء الصادرين في ٢ مارس سنة ١٩٥٥ وفي ١٨ مارس سنة ١٩٥٦ وقرارات رئيس الجمهورية رقم ٣٣٨ لسنة ١٩٥٧ ورقم ١٣٨ لسنة ١٩٥٨ ورقم ٤٦٧ لسنة ١٩٥٩ ورقم ٥٩٠ لسنة ١٩٦٠ ورقم ٤٣٣ لسنة ١٩٦١ ورقم ١٦٣٠ لسنة ١٩٦٢ ورقم ٧٤١ لسنة ١٩٦٣ ورقم ١٠٥٧ لسنة ١٩٦٤ ورقم ٨٢٣ لسنة ١٩٦٥ ورقم ١٤٤٠ لسنة ١٩٦٦ ورقم ١١٦١ لسنة ١٩٦٧ ورقم ٥٣٧ لسنة ١٩٦٨ بعد العمل بأحكام القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٠ ؛

## قرار :

مادة ١ - يستمر العمل بأحكام القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٠ في شأن مجلس الغنائم مدة سنة أخرى اعتبارا من ٢٩ مارس سنة ١٩٦٩

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٧ ذي الحجة سنة ١٣٨٨ (١٦ مارس سنة ١٩٦٩)

جمال عبد الناصر

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٣١٧ لسنة ١٩٦٩

بالتجاوز عن استرداد ماصرف من بدل طبيعة عمل لبعض العاملين

## رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن قواعد التعرف بالهجان في العقارات المملوكة للدولة والذول عن أموالها المنقولة ، والقوانين المعدلة له ؛

## قرار :

مادة ١ - التجاوز عن استرداد ماصرف من بدل طبيعة عمل للعاملين باللجنة العليا للسد العالي ووزارة السد العالي والهيئة العامة لبناء السد العالي ، خلال مدد تدبهم إلى جهات أخرى .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر برئاسة الجمهورية في ١٩ ذي الحجة سنة ١٣٨٨ (٨ مارس سنة ١٩٦٩)

جمال عبد الناصر

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٣٣٦ لسنة ١٩٦٩

بتعيين رئيس مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة لتجارة

## رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ باصدار قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام ؛

وعلى القرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ باصدار نظام

العاملين بالقطاع العام ؛